

Distr.: General
3 May 2018



Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليماتٍ من حكومتِي، أود أن أنقل إليكم موقف الجمهورية العربية السورية من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخمسين حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤)، و ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) (S/2018/369).

تأسف حكومة الجمهورية العربية السورية لاستمرار مُعدي تقارير الأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تهجم السليبي المسيس والعدائي تجاه الجمهورية العربية السورية ومؤسساتها.

إن التقرير الحالي هو التقرير الخمسون الذي يُعرض على مجلس الأمن حول تنفيذ القرارات المتعلقة بالوضع الإنساني في سوريا، وقد رافقت تلك التقارير عشرات الإحاطات ذات الصلة، تميزت جميعها بتسييس غير مقبول للوضع الإنساني يتجلى بشكل لا يمكن إنكاره فيما يلي:

- اتسام سلوك معدي تقارير الأمانة العامة الخمسين بالعمل بانصياع تام لخدمة بعض الدول النافذة التي لا تألو جهداً لتسخير آليات الأمم المتحدة وفقاً لأهوائها ورغبتها بالهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وزعزعة أمنها واستقرارها لخدمة أجندات أنانية لتلك الدول. وعلى سبيل المثال لا الحصر تُشير إلى تجاهل معدي التقارير لجرائم عدوان قائمة لا يمكن التشكيك فيها لمجرد ارتكابها من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، وتجاهلهم لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في الرقة ومدن سورية أخرى بذريعة مكافحة الإرهاب، وتغاضيهم عن دور حكومات الدول الداعمة للإرهاب مثل السعودية وقطر وتركيا والتي عملت وتعمل على التحريض على العنف والإرهاب ونشر الفكر المتطرف والكراهية واستثمار تعاليم دينية مشوهة في حروب همجية بدأت بتجلياتها بصورة أوضح في سبعينيات القرن الماضي، واستمرت برعاية مباشرة من الدول الغربية النافذة في مجلس الأمن وتمويل من أنظمة عميلة لها، حتى أصبحت ظاهرة الإرهاب والمقاتلون الإرهابيون الأجانب التهديد الأكبر للسلم والأمن الدوليين برعاية دول غربية دائمة العضوية في مجلس الأمن يُفترض بموجب الميثاق أنها مؤمنة على العمل لحفظ الأمن والسلم الدوليين.



إن استمرار بعض موظفي الأمانة العامة ومكتب تنسيق المساعدات الإنسانية بالتصرف على هذا النحو يُمثل انتهاكاً صارخاً لأحكام الفقرة ١ من المادة ١٠٠ من ميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد على أنه ليس للموظفين "أن يطلبوا أو أن يتلقوا في تأدية واجبهم تعليمات من أية حكومة أو من أية سلطة خارجة عن الهيئة، وعليهم أن يمتنعوا عن القيام بأي عمل قد يُسيء إلى مراكزهم بوصفهم موظفين دوليين مسؤولين أمام الهيئة وحدها".

- إن بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن لم ترَ في تقارير وإحاطات كبار موظفي الأمانة العامة المعنيين بالشأن الإنساني وبالوضع في سوريا إلا أداة لخدمة أجنداتها وتلفيق وكيل الاتهامات للحكومة السورية والتعقيم على التعاون والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها مؤسسات الدولة السورية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الحكومية وغير الحكومية بهدف خدمة السوريين وتلبية احتياجاتهم وتعزيز منعتهم وقدرتهم على تجاوز آثار الأزمة. وواصلت تلك الدول نهجها القائم على العدوان بذرائع مُلفقة شتى، وبفرض التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب على الشعب السوري، وهي التدابير التي تؤكد الأمم المتحدة مراراً سنوياً عدم شرعيتها ومخالفتها للقانون الدولي وللميثاق وللبدائل حقوق الإنسان. وقد ظهر كل ذلك للعلن في العدوان الثلاثي الأخير بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا على سوريا تحت ذرائع واهية وخارج إطار مجلس الأمن وقراراته، ناهيك عن العدوان الأمريكي على مطار الشعيرات في العام الماضي.

- ارتكاب بعض موظفي الأمم المتحدة، خلال السنوات السبع الماضية، الكثير من المخالفات التي تتعارض جملةً وتفصيلاً مع مبادئ العمل الإنساني التي أقرتها الجمعية العامة بقرارها ١٨٢/٤٦، ومع سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها التي تؤكد عليها كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالوضع في سورية، وكمثال على ذلك تُشير إلى قيام جهات أجنبية مؤخراً بتبني عمليات جمع معلومات غير شرعية ابتدأت جلسة عبر الحدود من خلال مكاتب الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة في غازي عنتاب وعمّان التي قامت باستغلال احتياجات بعض السوريين لتوظيفهم بالغش والتدليس في عمليات جمع غير مشروع للمعلومات تُعد بمثابة أعمال تجسس محظورة قانوناً، وبالتالي تعريض هؤلاء الذين سمتهم الأمم المتحدة بالمخبرين الرئيسيين والذين يتجاوز عددهم المئات للمساءلة القانونية والآثار المترتبة على ذلك. وكل هذا يحصل في الوقت الذي يتبنى فيه معدو تقارير الأمانة العامة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الأكاذيب التي ترددهم مما يسمى بالجماعات المسلحة من غير الدول ومن داعميها ومن منظمات مصنعة استخباراتياً كالخوذ البيضاء وغيرها وتقدمها على أنها معلومات مؤكدة، في حين يقول بعض موظفي الأمم المتحدة بأنهم غير قادرين على التحقق مما تقدمه الحكومة السورية لهم من معلومات! فكيف ينسجم بناء الثقة وتعزيز التعاون في المجال الإنساني مع مثل هذا النهج المسيس والعدائي المخالف للقانون الدولي ولأبجديات ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها؟

لقد بلغ غياب المهنية والمصداقية حدوداً لا يمكن لأحد تقبلها، وهو ما تجلّى بتعقيم معدي تقرير الأمانة العامة على تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقييم الحالة الأمنية في الرقة، إذ اكتفى معدو تقرير الأمانة العامة بإشارات عامة واجتزاء للغات من تقرير البعثة وتقديمها بطريقة مُحرّفة جداً، وتجاهل ما تضمنه التقرير

حول الوضع الكارثي في مدينة الرقة ومعاناة أهلها جرّاء الجرائم الجسيمة للتحالف الدولي والمليشيات المتحالفة معه.

وفي ضوء ما سبق، تُحدد الحكومة السورية التأكيد على الملاحظات التي سبق أن أبدتها بخصوص تقارير الأمانة العامة ذات الصلة بالوضع الإنساني، وتأسف لأنها تجد نفسها مضطرة للتأكيد مجدداً بأنه، ورغم الوعود التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارك لوكوك، فإن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في سورية والقائمين عليه لا يقومون بولايتهم بمهنية وموضوعية ومصداقية. وينطبق هذا التقييم على دور موظفي مفوضية حقوق الإنسان الذين لم يوثقوا، على سبيل المثال لا الحصر ولأجل الصدف، أي انتهاك للعدوان التركي على عفرين وعلى غيرها من المناطق، ولا جرائم الجماعات الإرهابية المسلحة التي أطلقت آلاف القذائف مؤحراً المدنيين والبنى التحتية السورية، ولا جرائم الجماعات الإرهابية المسلحة التي أطلقت آلاف القذائف مؤحراً فقط على مدن ومناطق سورية مأهولة بالمدنيين.

وبالرغم من إدراكنا أن الحقائق التي تكشف وتكشف بعد كل عملية تحرير أو مصالحة تشهدها إحدى المناطق السورية وتعود على إثرها إلى إدارة الدولة السورية هي أبرز برهان على ما أكدناه مراراً حول اتخاذ التنظيمات الإرهابية المدنيين كدروع بشرية واحتجازها للمساعدات الإنسانية الغذائية والطبية وغيرها ومنعها عنهم وممارساتها الوحشية بحق من يعارضها، فإننا نجد ضرورة لتذكير معدي التقارير بما يلي:

- قامت الدولة السورية ومؤسساتها وشركاؤها الوطنيون والدوليون، بالتعاون مع منظمات دولية، بجهود جبارة للاستجابة للاحتياجات الإنسانية لأهالي الغوطة الشرقية المحررين من رجز الإرهاب وتقديم خدمات الرعاية الصحية والمياه والإصحاح والتعليم والإيواء لهم. وقدمت الحكومة السورية التسهيلات اللازمة لمنظمات الأمم المتحدة في هذا الإطار، ومن ذلك منح سمات الدخول المطلوبة لجميع موظفي الأمم المتحدة تقريباً، مع استثناء ممثلي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نظراً للنهج السلبي الغالب على عمل المكتب.
- في الوقت الذي يشير فيه التقرير إلى وصول خمس قوافل فقط خلال الفترة التي يغطيها، فإنه يتجاهل أن تحرير بعض المناطق التي تصنفها الأمم المتحدة على أنها محاصرة أو صعبة الوصول، أو التوصل إلى تسويات أو اتفاقات مصالحة فيها، قد قلص كثيراً من قائمة تلك المناطق، ويسر بشكل كبير وصول المساعدات الإنسانية إلى تلك المناطق ومنها عدة مناطق في الغوطة الشرقية، وفتح الباب واسعاً أمام الأمم المتحدة للقيام بدورها المأمول، إلا أن الدولة السورية والعاملين في الشأن الإنساني وجدوا أنفسهم مجدداً أمام تنصل من المانحين الدوليين وضغوط على الأمم المتحدة لوقف مساعداتها لتلك المناطق باعتبارها أصبحت تحت "سيطرة الدولة السورية"، وهو الأمر الذي يكشف حجم التلاعب وعدم صحة مزاعم الحرس على الشعب السوري، والتمييز بين السوريين على أسس لا صلة لها بالاحتياجات الإنسانية. وتحمل سوريا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالذات المسؤولية عن عدم الاتفاق على خطة الاستجابة السنوية لأنها قامت بالإصرار على مخالفة قواعد الأمم المتحدة وهيئاتها وتغليب توجهات سياسية لغايات تتناقض والعمل الإنساني.

• تؤكد الحكومة السورية موقفها الرافض لأي استخدام لأسلحة كيميائية، وتؤكد أنها أوفت بالتزاماتها ذات الصلة، كما تؤكد رفضها التام للمزاعم والأكاذيب التي لفتتها دول أعضاء، للأسف، في مجلس الأمن من خلال أدواتها من الكيانات الإرهابية، والتي تهدف لإطالة أمد الأزمة وشرعنة أعمال عدوان تمثل انتهاكا صارخاً للقانون الدولي ومبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ومن غير المقبول أن يتبنى معدو تقارير الأمم المتحدة أو ممثلوها تلك المزاعم أو أن يروجوا لها في الوقت الذي طلبت فيه الحكومة السورية إيفاد بعثة تقصي حقائق وقدمت لها كافة التسهيلات اللازمة للقيام بعملها.

وتتطلع حكومة الجمهورية العربية السورية لنهج جديد للأمم المتحدة يكرس دورها كما رسمه واضعو الميثاق والآباء المؤسسون، بما يعيد لها مصداقيتها ومهنياتها وحياديته، ويعزز التعاون والتنسيق مع الدولة السورية ويساعد على تلبية الاحتياجات الإنسانية للسوريين ومكافحة الإرهاب والحفاظ على سيادة ووحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية.

وتطالب سورية مجلس الأمن بإعادة النظر في قراراته ذات الصلة بالوضع الإنساني في سورية، ومعالجة العيوب التي شابتها، لا سيما لناحية العمليات عبر الحدود والدور غير البناء لمكاتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لا سيما في غازي عنتاب، والذي يكلف الكثير من المال والإمكانات دون وجود أي مبرر له سوى خدمة أهداف الدول التي تحارب سوريا. كما ترى الحكومة السورية حاجة للنظر في جدوى هذه التقارير الشهرية التي لا تعكس حقائق الوضع على الأرض وأصبحت أقرب إلى طقس شهري لتبرير الأعمال الإرهابية والدفاع عن مرتكبيها تحت يافطات تفتقر إلى الحد الأدنى من المصداقية. آمل إصدار هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

المندوب الدائم

السفير